

المبسوط

وأبي يوسف رحمهما ﷻ تعالى ولا يفسده في قول محمد ويتوضأ منه ما لم يغلب عليه (أو اصل المسألة أن بول ما يؤكل لحمه نجس عندهما طاهر عند محمد رحمه ﷻ تعالى واحتج بحديث أنس رضي ﷻ تعالى عنه أن قوما من عرنة جاؤوا إلى المدينة فأسلموا فاجتوا المدينة فاصفرت ألوانهم وانتفخت بطونهم فأمرهم رسول ﷻ أن يخرجوا إلى إبل الصدقة فيشربوا من أبوالها وألبانها الحديث فلو لم يكن طاهرا لما أمرهم بشربه والعادة الظاهرة من أهل الحرمين بيع أبوال الإبل في القوارير من غير نكير دليل طاهر على طهارتها .

ولهما قول النبي استنزها من البول فإن عامة عذاب القبر منه ولما ابتلي سعد بن معاذ رضي ﷻ تعالى عنه بضغطة القبر سئل رسول ﷻ عن سببه فقال إنه كان لا يستنزها من البول ولم يرد به بول نفسه فإن من لا يستنزها منه لا تجوز صلاته وإنما أراد أبوال الإبل عند معالجتها .

والمعنى أنه مستحيل من أحد الغذاءين إلى نتن وفساد فكان نجسا كالبعر .
فأما حديث أنس رضي ﷻ تعالى عنه فقد ذكر قتادة عن أنس رضي ﷻ تعالى عنه أنه رخص لهم في شرب ألبان الإبل ولم يذكر الأبوال وإنما ذكره في حديث حميد عن أنس رضي ﷻ تعالى عنهما والحديث حكاية حال فإذا دار بين أن يكون حجة أو لا يكون حجة سقط الاحتجاج به ثم نقول خصهم رسول ﷻ بذلك لأنه عرف من طريق الوحي أن شفاءهم فيه ولا يوجد مثله في زماننا وهو كما خص الزبير رضي ﷻ تعالى عنه بلبس الحرير لحكمة كانت به وهي مجاز عن القمل فإنه كان كثير القمل أو لأنهم كانوا كفارا في علم ﷻ تعالى ورسوله علم من طريق الوحي أنهم يموتون على الردة ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في النجس .

إذا عرفنا هذا فنقول إذا وقع في الماء فعند محمد رحمه ﷻ هو طاهر فلا يفسد الماء حتى يجوز شربه ولكن إذا غلب على الماء لم يتوضأ به كسائر الطاهرات إذا غلبت على الماء .
وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما ﷻ هو نجس فكان مفسدا للماء والبئر والإناء فيه سواء وعلى قول أبي حنيفة رحمه ﷻ تعالى لا يجوز شربه للتداوي وغيره لقوله إن ﷻ تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم .

وعند محمد يجوز شربه للتداوي وغيره لأنه طاهر عنده .

وعند أبي يوسف يجوز شربه للتداوي لا غير عملا بحديث العرنيين ولا يجوز لغيره .
ولو أصاب الثوب لم ينجسه عند محمد رحمه ﷻ تعالى حتى تجوز الصلاة فيه وإن امتلأ الثوب منه .

